2013/4/18

حوار مع: الدكتور عبد الحليم فضل الله

لا يمكن لدول الجنوب أن تسير في درب التنمية إلا على قاعدة التعاون وليس المنافسة، نلاحظ ميلاً عند المراكز الرأسمالية نحو التعاون كي تُبقي على أرجحتيها في الميدان العالمي.

حاوره: رحيل دندش

إن مقاربة مسألتي التخلف والتنمية، تبدو اليوم ملحة أكثر من أي وقت مضى، بسبب ما يواجهه العالم من تحديات كبرى على الصعد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وخصوصاً مع تعاظم هواجس الحفاظ على مستوى تنموي سليم لا يحدث خللاً بيّناً بين القدرات والإمكانات من جهة، وتأمين المستلزمات الضرورية لتلبية احتياجات الأجيال الصاعدة من جهة أخرى.

ورغم تتالي المؤتمرات والتقارير والقمم التي تحذر من سلوك النهج اللامسؤول في التعاطي مع مجمل هذه التحديات، ولا سيّما البيئية منها، وضرورة إعادة النظر بالسياسات الدولية الرأسمالية من أجل خلق مستقبل أكثر ازدهاراً وعدالة وأمناً، فإن كبريات الدول تمانع ذلك لما تعتبره معيقاً أمام تطورها ومضراً بمستوى نموها الاقتصادي والصناعي... ولذلك فالمنوط بدول العالم الثالث أن تنهج سياسة التعاون فيما بينها لردع الدول الكبرى وتحقيق الاستقلال والسيادة الاقتصاديين والحد من التبعية السياسية للخارج...

حول هذا الموضوع، التقينا بمدير المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، أستاذ مادة اقتصاد المعرفة في الجامعة اللبنانية، الدكتور عبد الحليم فضل الله، وكان الحوار التالي:

1- ارتبط مفهوم التنمية، سواء في أذهان النخب أو العامة من الناس، بالنموذج الغربي كمثال، وكان من نتائج ذلك ما يمكن أن نطلق عليه اسم "إيديولوجيّة التنمية".. فما هي القواعد التي انطلقت على أساسها برامج التنمية وسياساتها؟

أوافقك الرّأي، فلا تزال مقاربة النموّ والتنمية مقاربة غربية، بمعنى أنها ترتبط بتفسير معيّن لفكرة التقدّم، أي كيف يتحقّق تقدّم المجتمع البشري، كيف تتقدّم دولة من الدول أو مجموعة من الناس.. تفسير التقدّم لا يزال يستند إلى مرجعيّة غربيّة، فالتقدم المادي هو الذي يلخّص كل أبعاد التقدم الأخرى، بمعنى آخر إذا أردنا أن نقيس التطوّر الاقتصادي والاجتماعي في مجتمع معيّن فسيتم ذلك بصورة كميّة، من خلال قياس الزيادة المحققة في إنتاج مجتمع للسلع والخدمات، أي أن الزيادة في معدلات نمو إنتاج الخيرات الماديّة –وتعبير "الخيرات" هو إسلامي– يعني أن المجتمع يحقق تقدماً بمستوى الزيادة نفسه. لكن التفسير المادي الذي أتحدث عنه للتقدّم ليس في مقابل التفسير الروحي، بل في مقابل التفسير الإنسانوي الذي يفترض أن البعد المادي هو واحد من أبعاد قياس التنمية والتقدّم والنّمو، لكنه لا يقتصر عليه ولا يكفي للحكم على نتائجه.

2- هل ترون أن المجتمع الغربي يقتصر على هذا الجانب المادّي في التنمية؟

هناك سياق للتطوّر، ولكن حتّى الآن لم ينضج مفهوم التنمية بما يتناسب مع الفكرة المرجعية التي يمكن أن نبدأ منها نحن، وهو تنويع الأبعاد التي تقاس التنمية والتقدم على أساسها وأذكر منها: البعد المادّي، البعد البشري، البعد الكوني القائم على علاقة الإنسان بالطّبيعة، والبعد الإنساني الروحي. وبما أنّ الإنسان هو متعدّد الأبعاد، فلا يمكن اختزال إمكاناته الغنية بالقدرة على امتلاك السلع والثروات ذات الطابع المادّي. ومع أن مفهوم التنمية يتقدم غرباً في سياق معين، آخذاً بعين الاعتبار انعكاسات النمو على الطبيعة والإنسان، فإن الأمر لا يحصل بالوتيرة نفسها في مجتمعاتنا، فما زلنا نقف عند نقطة البدء التي انطلق منها الغرب عندما كان يركز على الجانب الكمي دون غيره... هناك تطوّرٌ في المفهوم غرباً لم ينعكس بما فيه الكفاية على صانعي السياسات وعلى منتجي المعارف الخاصّة بالتنمية في مجتمعاتنا. ما زلنا في مرحلة اختبار الفكرة بينما هذا المفهوم يتطوّر في الغرب، مع العلم أنه لم ينضجّ إلى حدّ يلحظ فيه الأبعاد الأربعة للتنمية التي أشرت إليها.

3- ما هو سياق تطوّر الفكرة في الغرب؟

بدأ الغرب بفكرة النمو، حيث يقاس تقدم المجتمع بمعدل النمو، فإذا كان معدل نمو مجتمع معين يساوي 5% في سنة معينة بينما يساوي 4%في مجتمع آخر، فإنَّ المجتمع الأول يعد أكثر نمواً من الثاني، لكن الأرقام وحدها لا تكفي، بل ينبغي أن نسأل كيف تحقّق النّمو، وكيف تمّ توزيع ثمار هذا النّمو. فمن الممكن مثلاً تحقيق نموّ سريع جداً، لكن على خلفية الدخول في حروب أو تدمير الثروات أو استنزاف الموارد أو انتهاك البيئة وتدمير الطّبيعة التي هي الهبة الإلهية الأولى، فإذا كنّا في

حالة حرب، فإنَّ مرحلتي ما بعد الحرب مباشرةً وإعادة الإعمار تشهدان معدّلات نمو عالية جدّاً، لكن بالتّأكيد هذه المعدّلات ليست حميدة، لأنّها تعوض عن الدمار الذي تسببت به الحرب، لكن الذي تظهره أرقام النمو هو مقدار الزيادة في الإنتاج، بغض النظر عن حجم الدمار المقابل. وقد يكون هناك نمو سريع، لكن على قاعدة تلويث البيئة مثلاً، أو استنفاد سريع للثروات الطبيعية. صحيح أنّه نمو سريع لكن مدمر لمقومات الحياة.

السؤال الآخر هو كيف توزع ثمار النمو؟ في السنوات العشرين الأخيرة زادت معدّلات النّمو باطراد في بعض الدّول، وخصوصاً في دول الأسواق الناشئة، لكن ذلك ترافق مع زيادة أكبر في اللامساواة في توزيع المداخيل، بل إنَّ تحسُّن النمو على المستوى العالمي في العقد الأخير من القرن الماضي صاحَبَه تدهور غير مسبوق في عدالة التوزيع. لا يمكن هنا الاكتفاء بسؤال كم هو معدّل النّمو، دون السؤالين الآخرين: كيف تحقق هذا النمو، هل على قاعدة تدمير الكوكب واستنزافه؟ أو عبر انتهاك الكرامة الإنسانيّة كما حصل في القرن التّاسع عشر عندما تم استخدام النّساء والأطفال في المصانع كالعبيد؟ أو من خلال التفريط بحقوق الإنسان كما تفعل الشركات متعددة الجنسيات مثلاً في بعض البلدان الآسيوية؟ ثمَّ كيف تمّ توزيع النّمو: هل على أساس الحدّ الأدنى من العدالة، أو أن الفجوات الطبقيّة تزداد بين النّاس؟ هذه الأسئلة أمْلَت الانتقال إلى مفهوم التّنمية المستدامة، الذي يجمع بين النّمو واحترام الاستدامة البيئيّة والاستخدام الأفضل للمواد على مدى زمني طويل، يأخذ بالحسبان رؤية المجتمع لتوزيع الثروات داخله. بعد ذلك جرى الانتقال إلى مفهوم التّنمية البشريّة المستدامة الذي ينظر إلى الإنسان على أنه محور العملية الاقتصادية، فالمهم ليس زيادة الدّخل ولا استدامة الموارد فحسب، بل ينبغي أن يترافق ذلك مع زيادة قدرات الإنسان وتمكينه(empowerment) ، أي زيادة تمكين الأفراد والبشر حتى يكونوا أكثر امتلاكاً لزمام مصيرهم (تنمية البشر من خلال البشر ومن أجل البشر). يقول Amartya Sen –رائد فكرة التنمية البشريّة– إن التنمية هي حريّة، بمعنى أن التنمية هي تنمية قدرات الإنسان حتّى يستطيع أن يقرّر مصيره وتتوسّع الخيارات أمامه، فكلّما توسعت الخيارات أمامه كلما أصبح قادراً على الاختيار.. فالأكثر تعلّماً والذي يتمتّع بصحّة أفضل ولديه رأسمال اجتماعي وبشري أعلى قادر على الاختيار أكثر من غير المتعلّم الذي يعيش في بيئة تعاني من نضوب في الرّأسمال البشري... هنا نمت فكرة النمو والتنمية في الغرب. في المقابل، فإن معظم مجتمعاتنا لا زالت تقف عند نقطة النّمو كما كانت في المنبع والبداية، وهو أنّ النّمو هو زيادة قدرة المجتمع على إنتاج الخيرات.

4– قبل الانتقال إلى مجتمعاتنا، هل التنمية من المنظور الغربي تقتصر على مجتمع محدد أو تشمل كل مناطق العالم ودوله، وبذلك تكون النظرة إلى التنمية نظرة كليّة شاملة، وخصوصاً أننا نعيش على الكوكب ذاته ومناخنا وبيئتنا واحدة وتتأثّر ببعضها البعض؟

لا، يقوم النموذج الغربي على قاعدة أنّ النّموّ والتنمية قائمان على المنافسة والصّراع، ونحن نعلم كيف استطاعت هذه الدّول أن تراكم الرّأسمال والثروات على الأقل خلال القرون الثلاثة الأخيرة، وكيف أن الصراع الضاري على الثروات في

المناطق الأقل تقدّماً، أدى في نهاية المطاف إلى ظهور الاستعمار بشكليه الإمبراطوري والانتدابي. ومع أن المنافسة لا تزال حتى اليوم تحكم المراكز الرأسمالية الأساسية، فإننا نلاحظ ميلاً أكبر نحو التعاون بين هذه المراكز كي تبقي على أرجحيتها في الميدان العالمي، وكي تتمكن من مواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية الخطيرة كتلك التي حصلت عام 2008.

بالنّسبة إلى دول العالم الثالث ودول الأسواق النّاشئة، والدّول السائرة على طريق التّصنيع، أي دول الجنوب مع اختلاف التّسميات، فلا يمكنها أن تسير بسرعة في درب التنمية وأن تضيّق الفجوة بينها وبين الغرب إلا على قاعدة التّعاون وليس المنافسة، التعاون الإقليمي، التعاون على مستوى كتل اقتصاديّة، والتعاون بين الشرائح والطبقات الاجتماعية وأطراف الإنتاج، بغضّ النّظر عن شكل هذا التّعاون. فهذا التعاون داخلها وفيما بينها هو الّذي يقوّي مركزها الاقتصادي التّفاوضي تجاه الغرب الذي "مَأسَسَ" هيمنته على اقتصاد الدّول عبر المؤسّسات الدّوليّة، والتّحكّم بقواعد الاقتصاد الدولي كأسعار الصّرف وهيمنة الدّولار على نظام النقدي العالمي... تحتاج دول العالم الثالث لكي تستطيع أن تتنافس إلى أن تقوي الصلات فيما بينها، وها هي الآن تتعاون، فدول الـ "بريكس" وهي دول لا تندمج في منظومة رسميّة، رفعت من مستوى التنسيق فيما بينها إلى مستويات عالية، دون أن تتنازل عن جزء من سيادتها، ودون أن تضطر إلى جعل سياساتها الاقتصاديّة والنقدية متطابقة. إنها تسعى من خلال التّعاون إلى التضامن على تعزيز مركزها العالمي ولا سيّما في مواجهة هيمنة الغرب على النّظام الاقتصادي، وها هي تسجّل نجاحات بارزة. لقد جرى صعود الصّين وكذلك الهند، والبرازيل أيضاً باعتبارها دولة واعدة، في إطار يغلب فيه التّعاون الإقليمي على المنافسة، وذلك من دون اللّجوء إلى الغرب للحصول منه على جواز مرور في طريق التّنمية. فهناك خياران: إمّا أن نلجأ إلى الغرب حتّى يمنحنا المساعدات فنرهن اقتصاداتنا إلى الأبد لهيمنته، أو أن نتضامن فيما بيننا كدول، بغضّ النّظر عن التنوّع الديني والثقافي والحضاري والسّياسي، على قاعدة تبادل المنافع، وبحثاً عن المصالح المشتركة، فضلاً عن الإمكانات الهائلة التي يضعها بين أيدينا ذاك التقارب الثقافي والديني..

5- هنا السّؤال، هل تعاطي الدّول مع موضوع التّنمية هو تعاطٍ جدّي؟ لقد سمعنا الكثير عن مؤتمرات وقمم وتقارير حذّرت من الموضوع البيئي والتّنموي، ولكن في الواقع، نجد أن الدول الكبرى لا تبالي إلا بمصالحها!

في المبدأ، لكي نستطيع أن نحلّ مشاكل الكوكب سواءً على صعيد التنمية أو البيئة، أو التنمية المستدامة، أو توزيع الثروات ينبغي أن يكون هناك تنازلات متبادلة، وأكلافاً ينبغي لأطراف محدّدة أن تدفعها، فمثلاً على الدّول الأكثر تلويثاً في العالم أن تتّبع سياسات تؤدّي إلى خفض الإنبعاثات السّامّة، وهذا له ثمنان، الثّمن الأوّل مادّي يتمثل في الموازنات التي على هذه الدول أن تخصّصها لمكافحة التّلوّث والحدّ منه، أما الثمن الآخر فهو إعادة النظر بتوزيع استثماراتها بحيث تقلل من تركيزها على بعض الصّناعات والقطاعات الملوّثة، لكن ذلك سيؤدّي إلى خفض النّمو.. أي أن عليها إعادة النظر بمفهوم النمو نفسه وإبطاء استغلال الموارد احتراماً لموجبات حماية الحياة، ولا يتم ذلك أيضاً إلا بإعادة النظر بأنماط الاستهلاك

المكثفة. وبطبيعة الحال يقع الجزء الأكبر من تسديد الفاتورة على عاتق الدّول الكبرى، الغربيّة تحديداً، فهل يمكن لها أن تسدّد هذا الجزء من الفاتورة طوعاً؟ أو أن ذلك يقتضي تغيير موازين القوى الاقتصاديّة والسياسية في العالم؟ انطلاقاً من هذه النقطة استذكر رقماً تمّ الوصول له في قمّة الأرض الّتي عقدت عام 2010، حين قُدّرت احتياجات التمويل حتى عام 2084 بما يتراوح بين 75 و 100 مليار دولار سنويّاً، من أجل أن نمنع السيناريو الأسوأ وهو ارتفاع حرارة الأرض درجتين إضافيتين، الأمر الذي يلحق أضراراً بالغة بالوجود الإنساني نفسه، لكن لم يتم الاتفاق إلا على مبالغ زهيدة لا تفي بالغرض بسبب ممانعة الدول الصناعية الكبرى التي تريد تحميل الآخرين تبعات ممارساتها الاقتصادية الضارة، هذا يعني أنه حتّى الآن موازين القوى الاقتصاديّة والسّياسيّة في العالم لم تلزم الدّول الغربيّة بالتّراجع عن تعنّتها الّذي يؤدي إلى أن تكون نتائج وذيول التّنمية سلبيّة وكارثيّة وخطيرة إلى هذا الحدّ، فالإصرار على هذه الطريقة في النمو والتنمية، الذي يركز على زيادة القدرة الشرائية للأفراد يعرض سلامة البشر للخطر على المدى البعيد. لكن إذا راقبنا ما الذي حدث بعد الأزمة الماليّة العالميّة 2008، سنرى كيف اضطرت الدّول الغربيّة، وخصوصاً الولايات المتّحدة الأميركيّة والاتّحاد الأوروبي، تحت ضغط الأزمة إلى مناقشة بعض القضايا التي كانت تعد عندهم من المحرّمات، كإعادة النظر بتوزيع أنصبة التصويت في صندوق النّقد الدّولي على سبيل المثال..

لقد زادت قوّة مجموعة العشرين التي تضمّ الكثير من دول الأسواق الناشئة داخل النظام الاقتصادي العالمي، ولاحظنا حدوث توازن أفضل من خلال هذه المجموعة بين كتلة الدّول الغربية والدول الأخرى، كالصّين، روسيّا، البرازيل، وغيرها، استطاعت هذه الدول أن تفرض شروطاً وأن تبدأ نقاشاً جدياً حول إصلاح المؤسّسات الدّوليّة.

إذاً حتّى نتمكّن من حل المشاكل وجعل فكرة التّنمية فكرة حميدة تعظّم ثروة الكوكب وتعود بالنفع على كل الأطراف وليست فكرة ضارية، قائمة على الصّراع والمنافسة غير المسؤولة، علينا أن نعدّل موازين القوى، وهذا لن يحدث إلا في حال سجّلت كل الكتل العالمية حضوراً ملموساً وقوياً داخل دائرة القرار العالمي، وهذا ما يطرح علينا ككتلة عربية وإسلامية، فإذا بقينا متخلّفين ومتأخّرين إلى هذا الحد على صعيد النّمو والتّنمية والصّناعة والتنمية البشرية فلن نستطيع أن نكون فاعلين ومؤثّرين في القرار العالمي، وسنساهم بغيابنا في أن تكون السياسات العالمية ظالمة وغير متوازنة إلى هذا الحد. الأمر الأخير، لإصلاح سياسات التنمية علينا أن نصلح الأفكار والمفاهيم التي نستند إليها في وضع السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية الرئيسية.

6- ماذا عن دور المنظومات الاعتقاديّة أو دور الأديان في التّخلّف الذي نعيشه على مستوى العالمين العربي والإسلامي؟

كان هناك نقاش كبير حول الرّبط بين الدّراسة الأنثروبولوجيّة للمجتمعات وسياقات التّنمية. هناك من يحاول القول إنّ بعض المنظومات الثقافية – والاعتقادية تعزّز والتّنمية وتحث على الإنتاج وأخرى تفعل العكس، لكن التجارب أثبتت أنّ هذا غير صحيح، لقد لاحظنا مستوى صعود آسيا، فمن كان يكترث لثقافة تلك المنطقة من العالم قبل ثلاثين سنة؟! من كان

ينظر بعين الجدّيّة إلى أديان وثقافات واعتقادات وعادات تلك الشّعوب؟! مع ذلك أحدثت هذه الدول والشعوب خرقاً اقتصادياً غير متوقع وغير مسبوق. وبطبيعة الحال فإن العادات والتقاليد تتكيّف مع التحوّلات التي تمر بها المجتمعات، وتتأثر بطريقة أو بأخرى بأحوال التقدّم والعمران. هذا ما حدث في مناطق كثيرة ولدى حضارات وأمم كثيرة، لكن العلاقة بين القيم والثقافة من ناحية والتقدم المادي من ناحية ثانية علاقة جدلية، فالأفكار أيضاً لها تأثير على مسار التنمية وخصوصاً عندما تساعد على إزاحة العوائق التي تحول دون النهوض والتقدم أو عندما تكسر المحرّمات البالية التي تقلل من امتلاك الإنسان لمصيره وتعطّل قدرته على التفكير بعقلانية. مثلاً إذا عدنا إلى صدر الإسلام، لقد حدثت نهضة حضاريّة عندما حطّم الإسلام مجموعة من "التّابوات" والاعتقادات والعادات الخاطئة، فالمحرّم الأولّ الّذي حطّمه الإسلام هو علاقة الإنسان بالإنسان عندما قال إن العبد بمفهوم ذلك الزّمان لا يختلف أبداً عن السّيّد من حيث قيمته الإنسانيّة وموقعه من النّظرة الإلهيّة، فكلاهما متساوٍ أمام الله سبحانه وتعالى، وبالتّالي أمام المجتمع. لم يعد ميزان التّفاضل ما نرثه من مكانة اجتماعيّة أو مكانة طبقيّة أو قبليّة، صار أحد عناصر التّفاضل هو التّقوى، والعنصر الثاني كان العمل، وبالأصل فإن التّقوى بالمفهوم الإسلامي لا نصل إليها إلا بعمل. نقل الإسلام فكرة العمل من أنه نشاط المهمّشين والأقل حظوة داخل المجتمع، إلى نشاط إنساني مقدّر إلهياً ومحترم ويتساوى الناس على أساسه، لقد أدّى ذلك إلى نهضة. كما أن دعوة الإسلام إلى تحرير العبيد له وظيفة أخلاقية معلومة، لكن أيضاً له وظيفة اجتماعية واقتصادية عندما جعل عنصر العمل يضاهي العناصر الأخرى في عملية الإنتاج بما في ذلك أصحاب الأموال والثروات أي أرباب العمل بتعبير هذا الزمان. لقد انتظر الغرب حتى القرن الخامس عشر حتى بدأ يعيد الاعتبار للعمل وبعد صعود الرأسمالية التجارية صار السلم الاجتماعي يقوم على الإنتاج والثروة أكثر من استناده إلى النبالة والفروسية. الإسلام لم يدن الثّروة أبداً، بل أدان طريقة التّصرّف بها، هذا يعني أنّه امتدح النّشاط الإنساني الّذي يؤدّي إلى الوفرة، لكنه رفض حجب منافعها عن الآخرين من خلال الاكتناز. فهل نتمثّل هذه المفاهيم الإسلامية في مجتمعاتنا؟ في تقديري الّذي يعيق تقدّم مجتمعاتنا ليس مفاهيمنا الموروثة الإيجابية منها بل وحتى السلبية، ما يعيق تقدّمنا هو المفاهيم المستوردة والتي فضلاً عن عدم ملاءمتها نطبقها أسوأ تطبيق. المفهوم المستورد الأوّل هو معنى التّنمية نفسه، فإذا كان معيار الرفاه هو زيادة القدرة على الاستهلاك فما علينا إلا أن تستنفد الموارد كالنفط بأسرع وقت. المفهوم الثاني، هو أننا عندما نُخيّر بين النّمو البطيء لكن الثابت والمستقرّ المعتمد على مواردنا الذاتية والذي يحترم الإنسان والطبيعة، وبين النّمو السّريع الاستهلاكي المعتمد على موارد الآخرين والذي لا يلقي بالاً لنتائجه البيئية والإنسانية، فإننا مع الأسف نعتمد الخيار الثّاني، وهذا ما تفرضه علينا مفاهيم يتم صياغتها داخل المؤسّسات الدّوليّة. أمر آخر، هو أن ميزان التّفاضل الاجتماعي عندنا يقوم على مدى قدرة الفرد ليس فقط على استهلاك السلع والخدمات بل على مدى قدرته على إظهار هذا الاستهلاك وتحويله إلى مكانة اجتماعية، أي أن الإنتاج لم تعد وظيفته إشباع الحاجات العادية وحدها، بل خلق حاجات جديدة وهمية لا طائل منها إلا تضخيم الأنا وزيادة ما نحوزه من رأسمال رمزي، وهذا سبب من أسباب التبديد السريع والعشوائي بل والهستيري للموارد الطبيعية والبشرية. لقد تم استبدال

العناصر الإنسانيّة والمعنويّة والماديّة المجدية ليحلّ محلّها رأسمال رمزي سلبي، وهذه القيم كلّها ليست قيم أصيلة بل مستوردة لأنّنا نستعجل طريق النّجاح دون الاستناد إلى قواعد وأسس ثابتة.

7- بعد الثورات العربية التي انطلقت أساساً من أجل النهوض بالواقع الاقتصادي والتّنموي، كيف تقيمون السياسة الاقتصادية في الدول التي نجحت فيها الثورات؟ هل تحسن الوضع الاقتصادي أو بقي على ما هو عليه أو أنه تراجع؟

حتى الآن لا نستطيع أن نقيّم لأن هذه الدول لم تستقر بعد. ولكن ما أود قوله على هذا الصعيد هو أن هذه الدول مفتوحة على عدّة خيارات ففي الحديث عن مصر وتونس مثلاً، فإن الثورات التي حصلت فيهما أحدثت تغييراً على صعيد إدارة السلطة وتداولها، لكن ذلك ينبغي أن يترافق مع ثورة في السياسات، بمعنى أن على هذه المجتمعات أن تضع أهدافاً لنفسها على المدى القصير والمتوسط والبعيد، هذه الأهداف لا بد من أن تسخر كل إمكاناتها المتاحة من أجل تحقيقها، أي أن عليها أولاً أن تحدد أهدافها وتضع استراتيجياتها الاقتصادية الاجتماعية والتنموية، ثم تعمل على توفير الأدوات المناسبة لبلوغها، فإذا فهمت التنمية على أنها مثلاً زيادة في القدرة التصنيعية وزيادة العدالة في توزيع المداخيل، وزيادة التعاون على مستوى الكتلة العربية والإسلامية... (وهذا هو المزيج الأفضل من السياسات) تضع أهدافاً ملائمة لهذا الفهم، ويصبح بوسعها أن تستعمل الأدوات المناسبة لتحقيقها، بما في ذلك الاستعانة بالرأسمال الداخلي أو الاستعانة بالقروض الخارجية، أو بالمؤسسات الدولية... وأنا أتبنى وجهة النظر التي تقول ألا مشكلة في التعاون مع هذه المؤسسات، لكن على قاعدة السياسات والاستراتيجيات التي نضعها نحن بأنفسنا، أي ألا تقودنا هذه المؤسسات، بل أن نسخرها لخدمة أهدافنا وأغراضنا، وعندما تتناقض شروطها مع أهدافنا عند ذلك نتخلى عن التعاون معها، وإن استطعنا أن نفرض شروطنا على هذه المؤسسات فلا بأس في ذلك. الصين فتحت الباب أمام الشركات المتعددة الجنسيات، لكن أدخلت الاستثمار الأجنبي بشروط مستقاة من رؤيتها للتنمية، فسمحت للشركات المتعددة الجنسيات بالاستثمار ولكن بشرط أن تكون اليد العاملة الصينية موجودة على كل المستويات بما فيها أقسام البحث والتطوير، وأن تكون تصاميم الإنتاج مفتوحة حتى يتسنّى للصينيين التعلم والاستفادة من التجربة، وفي نهاية المطاف اضطر المستثمرون للإذعان..

8- ولكن هل هذه الإمكانيات موجودة في دول الربيع العربي؟ وخصوصاً أن التركة التي خلفتها الأنظمة السابقة ثقيلة جراء تدمير السياسة والاقتصاد؟

الإمكانية موجودة ولكن هل هناك توافق داخل هذه الدول أو إجماع حول رؤية محددة للتنمية؟! حتى الآن لم يبرز شيء من هذا القبيل، إلا أن الإمكانية موجودة، على قاعدة الفصل بين الاحتياجات العاجلة واحتياجات التنمية والتقدم بعيد

الأمد. الاحتياجات العاجلة مثل حاجة مصر إلى تغطية عجز موازنتها العامة بأسرع وقت، فلا بأس من البحث عن حل لذلك، لكن بشرط أن لا تحكم الاحتياجات العاجلة رؤيتنا للتقدم طويل الأمد، لأن ذلك سيوقعها في أسر التبعية مجدداً. علينا أن نضع إستراتيجية للتنمية المستقلة القائمة على التعاون مع الدول داخل الإقليم وخارجه، وعلى قاعدة التعاون مع المؤسسات المختلفة، لكن وفق مبدأ الاستقلال. وحتى تكون التنمية مستقلة ينبغي ألا يكون هناك تبعية لمصادر التمويل الخارجي، ولا تبعية للريع النفطي، وأن نعمل على زيادة الإنتاج والإنتاجية. وهذا أمر قابل للتحقيق، بل أثبتت تجارب هذه الدول أن الخيارات الأخرى لم تكن مجدية. وأعطي مثالاً على ذلك: مصر وتونس لجأتا إلى صندوق النقد الدولي في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات، حيث حصلتا على قروض تساوي 7 مليارات دولار في مصر من العام 1990 إلى العام 2010 أي ما يعادل 0.5 % من الناتج المصري لسنة واحدة، والنسبة كانت أقل من ذلك في تونس. وهذه مبالغ زهيدة جداً، لكن إذا قارنّا بين النمو في مصر قبل التعاون مع صندوق النقد الدولي، والنمو فيها بعد التعاون معه، فلن نلاحظ حدوث أي تقدّم، بل ربما حصل تراجع. والأمر نفسه في تونس، حيث لم يتحسن الاقتصاد التونسي بعد توقيع برامج التعاون مع صندوق النقد الدولي في الثمانينات في النصف الثاني من الثمانينات. والسبب يعود إلى أن اللجوء إلى التمويل الخارجي لا يصنع تنمية إذا لم يكن لدينا رؤيتنا الخاصة والمحددة لما نريده. كما إن الإذعان لشروط المانحين ألحق أضراراً فادحة في هذين البلدين واضطرهما إلى اتباع سياسات لا تتلاءم مع مصالحهما تحت ضغط الحاجة إلى التمويل. ففي مقابل هذا التمويل الزهيد طلب من البلدين أن ينفذا ما يسمى التحرير الاقتصادي، وفرض على القطاع العام بيع كل مؤسساته وصناعاته للقطاع الخاص، نشير إلى ذلك، بغض النظر عن رأينا بالخصخصة مع أننا نرى أن انعكاساتها كانت سلبية في مجتمعاتنا أكثر مما كانت إيجابية. ما حدث أنهم في مصر باعوا معظم مؤسسات القطاع العام المنتجة، وكانت حصيلة البيع ثمانية مليارات دولار فقط في حين قدّروا أن الحصيلة ستكون حوالى 56 مليار دولار. هذا أدى إلى تبديد هائل للثروة الوطنية وساهم ربما في تأخر الصناعة في مصر حيث افتقدت البنية الصناعية التي أسسها القطاع العام دون بديل من القطاع الخاص. وفي الوقت نفسه، تم استخدام إيرادات الخصخصة في نفقات هامشية، كدفع تعويضات صرف العمال أو سدّ عجز الموازنة الجارية. حصل أمر مشابه في تونس، حيث حصلت خصخصة متعجلة تحت شروط المانحين.

هذه الدول بحاجة اليوم إلى رؤية محددة بعيدة الأمد لنهوض الاقتصادي والتقدم، وهذا يستدعي تقديم تضحيات والتحلي بروح الإقدام. في المراحل الاولى وفي هذا المجال تعد إيران مثالاً صالحاً: هي دولة محاصرة تعاني من نضوب في الموارد الخارجية... ورغم ذلك استطاعت أن تشيد بنية صناعية قوية، وبنية علمية جيدة...

أمر آخر، إذا لم نستثمر في الصناعة والزراعة، فعلى سبيل المثال لماذا لا نستثمر في البحث العلمي، فننتقل بذلك من مفهوم التنمية البشرية المستدامة إلى مفهوم الاقتصاد المعرفي، فيصبح المكوّن المعرفي هو الأساس في النمو، والمكوّن المعرفي في دول الجنوب هو متاح بالقدر نفسه تماماً في دول الشمال، أي أننا نستطيع ببساطة أن نردم الفجوة المعرفية بيننا وبين الغرب بأسرع من قدرتنا على ردم فجوة البنية المادية للاقتصاد، وربما في جيل واحد.. لماذا لا نستثمر في هذا المجال؟ الجواب هو أننا

إلى الآن نعيش في أسر هذه "التابوهات" المفاهيمية على صعيد التنمية، علينا أن نخرج من هذا القمقم الذي تمثله المفاهيم التي تفرض علينا من الخارج...

9- ولكن ليس كل شيء مستورداً، حتى الدين قد يؤثر في البنية المفاهيمية، وخصوصاً أننا مجتمعات دينية؟

في مجتمعاتنا حتى اليوم لا أحد يستطيع أن يزعم، أنه حتى بالنسبة للظواهر الدينية غير الحميدة كالتكفير والسلفية العنيفة...، سيكون للمفاهيم الاعتقادية ما يكفي من القوّة لإعاقة التّنمية.

10- يعني النّظرة الإسلامية عند البعض إلى عمل المرأة، ألا تشكّل معوّقاً للتنمية، وهذه على سبيل المثال فكرة غير مستوردة؟

قرأت بمجلة Foreign Affairs مقالاً عن الرّأسماليّة واللامساواة لمؤرّخ غربي نشره مؤخراً، يقول فيه أنّ كلما تقدّمنا في مجال المعرفة كلما أصبح للمرأة فرصة أكثر مساواة مع الرّجل في الإنتاج والنشاط الاقتصادي. في البدايات كانت كلّ النشاطات تقوم على القوّة الجسديّة بما في ذلك النّشاط الاقتصادي، ممّا يخلق أفضليّة للرّجل على المرأة. اليوم من خلال النّشاط المعرفي، تراجعت أهمية العنصر المادّي والجسدي في عمليّة الإنتاج، وهذا يعطي للمرأة فرصة أكبر، ويشير في مقاله أيضاً إلى وجود علاقة تأثير متبادلة ما بين تركيبة الأسرة كبؤرة ثقافية-اقتصادية وما بين الرأسمالية نفسها. وأنا أقول إنّ مجتمعاتنا الإسلامية خاضعة للمبدأ نفسه، فما يعيق حضورها ليس نظرة الإسلام للمرأة بقدر ما يعزى ذلك لأمرين، أولاً نمط الإنتاج، أي ما الذي ننتجه؟ وكيف؟ وثانياً العادات والتقاليد المرتبطة بمستوى تقدم أو تأخر المجتمع، وليس بالدّين نفسه وبقيمه. نحن نعيد تأويل الدين اجتماعيّاً ولكن التأويل الاجتماعي للدين يتم من منظار ثقافي معيّن، من موروث ثقافي سابق على نزول الرسالات. هناك كتاب مهمّ لـ"أوليفييه روا" وهو "الجهل المقدّس" يتناول فيه مسألة مهمّة وهي أنّه لا يمكن فصل الأديان عن الموروث الثّقافي، أي محاولة عزل الأديان عن الموروث الثّقافي للحصول على الدين النقي. فمحاولة الوصول إلى الدّين الخالص برأيه هو الذي يقف خلف الظواهر الدينيّة السلبيّة. ما أودّ الإشارة إليه هو ما يسمّى التّأويل الاجتماعي للدّين، وهذا التّأويل لا نستطيع تقييمه سلباً أم إيجاباً، لكنّنا لا نستطيع تحرير الدّين من الرواسب الثقافيّة، وينبغي أن نتعامل معها كما تعامل الإسلام منذ بداية الدّعوة، فهو لم يرفض كلّ ما كان هناك من عادات وتقاليد ومفاهيم وقيم إيجابيّة، وإنما كيّفها مع الرسالة السماوية ودمجها بالمنظومة الاعتقاديّة الإسلامية. نحن لا نستطيع أن نعزل الدّين مهما كانت نظرتنا له عن الموروث الثّقافي، إنما ينبغي تكييف هذا الموروث الثقافي مع المنظومة الاعتقاديّة، فلا بأس إذا كانت عاداتنا في الزواج والطّلاق والاحتفال بالأعياد

وعلاقاتنا الاجتماعيّة بهذه الطّريقة أو تلك، بشرط أن تكون متكيّفة ومتلائمة وغير متناقضة مع المنظومة الاعتقاديّة للدّين، أي الإسلام بالنسبة لنا. اليوم ما يعيق التّنمية هي عادات وتقاليد نؤوّل الإسلام على أساسها أحياناً، بما فيها تلك المتعلقة بالمرأة. إذا كان التّأويل لا يتعارض مع الإسلام وجوهره فلا بأس، لكن المشكلة عندما يتناقض هذا التّأويل مع جوهره وروحه وشريعته. تخلّفنا نحن مربوط بأمرين رئيسيين، السياسات التي نستعملها والواقعة بأسر مفاهيم "تستعمرنا"، ونمط الإنتاج الّذي نعتمده، إذا كان نمط الإنتاج ريعياً ولا يقوم على الإبداع والإنتاجيّة والعمل بل على الفساد والارتزاق السياسي والتبعيّة للمال الآتي من الخارج، هذا سوف ينتج بالضّرورة قيماً سلبيّة، هذه القيم ستعيق التنمية، فمثلاً في لبنان ودول عالمنا العربي أدى هذا النمط الإنتاجي إلى تشويه ميزان التفاضل الاجتماعي، فمن يعيش على الرّيع والفساد والمال الآتي من الخارج وعلى الأنشطة غير المنتجة، ومن يمتلك ثروة أكثر من الآخرين يعتبر الأرقى اجتماعيّاً، وهذا لا يخلق فجوة بين الشرائح الاجتماعيّة وحسب، بل يساهم بإعادة إنتاج القيم الاجتماعيّة حيث يعتقد النّاس أنّ هذا هو الطّريق الأفضل للنّمو والتّقدّم.

11- هل لوكالات التنمية الأميركية والأجنبيّة الداعمة لمؤسسات المجتمع المدني دور في تقويض التّنمية أو تحسينها؟

أنا لا أحبّذ الإجابات القاطعة لكنّني أتكلم عن تجربة، وهو أنّ هذه الوكالات كان دورها سلبيّاً أكثر بكثير مما كان إيجابياً، قد يكون لها بعض الإيجابيّات كأن تؤمّن بعض التّمويل لبعض المشاريع والمؤسّسات الصغيرة التي تحتاج إلى دعم، لكن هذا لا يذكر أمام عنصرين سلبيّين؛ أولاً أنها تساهم بوضع الأجندة والأولويّات الاقتصاديّة لمجتمع معيّن، فعندما تأتي هذه الوكالات تقول أنها سوف تدعم تشغيل نوع محدد من العمال، أو التّركيز على الصناعات أو الزراعات القابلة للتّصدير، أو... وهذه كلها أمثلة افتراضية، عندما تأتي لتقول ذلك فهي لا تهدف فقط للدّعم بل تدفع المجتمع إلى إعادة وضع أولويّاته الاقتصاديّة، بينما ينبغي أن يضع المجتمع هذه الأولويات بنفسه. وحدث ذلك في لبنان عندما ركزت وكالة التنمية الأميركيّة في النصف الثاني من التّسعينات على الشفافية وموّلت عدداً كبيراً من المؤسسات لتقوم بأنشطة لها علاقة بهذا الأمر. لكن وعلى الرغم من أهمية هذه المسألة، هل كانت أولوية لنا أم للأميركيين الباحثين عن أسواق لسلعهم ومنتجاتهم لاسيّما عالية التكنولوجيا؟! الأمر السّلبي الآخر هو أن الوكالات الأجنبيّة عندما تأتي إلى بلداننا تشغل الطاقات العلمية الأعلى مهارة، وخصوصاً منها الطاقات الشّابة منها، وتعيد تكييفها واستثمارها بطرق قد لا تتناسب مع أولويّاتنا ورؤيتنا للتّنمية. في دراسة مهمّة جدّاً لأحد الباحثين الفلسطينيّين يتحدث عن تأثير التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية على أجندة هذه المنظمات، وكيف أدى ذلك إلى إعادة إنتاج النّخب بما لا يتناسب مع رؤية المجتمع لنفسه، وعندما أصبحت مواصفات العامل في هيئات المجتمع المدني هي مواصفات تتناسب مع شروط شاغل الوظيفة وليس مواصفات المناضل الوطني أو الناشط الاجتماعي تم اصطياد هذه النّخب من الأكثر تعليماً والأكثر شباباً، ووضعها داخل برامج لا تتناسب بالضرورة مع رؤيتنا لأولويّاتنا.